جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا/ النجف الاشرف
قسم العلوم السياسية

توظيف الموارد البشرية

وأثرها على السياسة العامة في العراق بعد العام ٢٠٠٥

رسالة ماجستير تقدم بها الطالب:

اثير رجب صالح

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا، وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

جبار علي

١٤٤٤هـ العراق/ النجف الاشرف ٢٠٢٣م

(وَلَقَد كَرَّمنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلنَٰهُم فِي ٱلبَرِّ وَٱلبَحرِ وَرَزَقنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ
وَفَضَّلنَٰهُم عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّن خَلَقنَا تَفضِيلا)

صدق الله العلي العظيم

سورة الاسراء، الآية (٧٠) .

الاهداء

إلى: صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير الذي كان له الفضل الأول في بلوغي والوصول الى هذه المرحلة، خالد الذكر الذي وافته المنية، وكان خير مثال لرب الاسرة، الذي لم يتهاون يوماً في توفير سبل الخير والسعادة لي... (ابي رحمه الله).

إلى: من وضع الله سبحانه وتعالى الجنة تحت اقدامها، ووقرها في كتابه العزيز ومن افضلها على نفسي...(امي حفظها الله).

إلى: نصفي الاخر... (زوجتي).

إلى: (اساتذتي الكرام في معهد العلمين للدراسات العليا) جميعهم ممن لم يتوانوا عن مد يد العون لي، وكان لهم الدور الاكبر في مساندتي ومدي بالمعلومات القيمة.

اهدي اليكم رسالتي المتواضعة داعياً المولى عز وجل ان يطيل في اعماركم ويرزقكم بالخيرات.

شكر وامتنان

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الانسان مالم يعلم، الحمد لله المنان، الملك القدوس السلام، مدبر الليالي والايام، ما شاء الله كان ومالم يشأ لم يكن، الحمد لله على ما انعم علي من فضله الخير الكثير والعلم والوفير واعانني على انجاز هذا العمل الذي احتسبه عبادة من عبادات جعلها الله خالصه لوجهه الكريم والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى اله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين وبعد:

بدوافع الوفاء والعرفان بالجميل لا يسعني الا ان اتقدم بخالص الشكر والامتنان الى الصرح العلمي المعطاء معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الاشرف، بأركانه كافة ابتداءً من كان بجواره ضريح امير المؤمنين علي ابن ابي طالب (عليه السلام).

كما اتقدم باسما عبارات الشكر والتقدير الى: (الأستاذ الدكتور جبار علي) لما قدمه لي من علم نافع وعطاء متميز وارشاد مستمر، وعلى ما بذل من جهد متواصل ونصح وتوجيه من بداية مرحلة الدراسة، والذي كان له الفضل الكبير بمتابعة واتمام هذه الرسالة، والذي لم يدخر وقتاً ولا جهدا من اجل الارتقاء بهذا العمل وتحقيق مضامين المنهج العلمي في انجازه ولما ابداه من توجيهات سديدة وصائبة اثناء فترة الاعداد.

وإلى عميد معهد العلمين للدراسات العليا (الأستاذ الدكتور زيد عدنان محسن) والى رئيس قسم العلوم السياسية (الأستاذ الدكتور محمد ياس خضير) لما ابدوه من حسن نية وتعاون كبير في انجاز هذا الجهد، وإلى مقر قسم العلوم السياسية (الأستاذ المساعد الدكتور احمد خضير الرماحي).

وإلى الأخ الكبير الدكتور (قيس الكلابي) على مساعدته القيمة واصراره في حصولي على دراسة الماجستير.

والى كل من مد لي يد العوُن، او اسدى لي معروفا، او قدم لي نصيحة، او كان له اسهاماً صغيراً او كبيراً في انجاز هذا العمل.

والحمد لله رب العالمين اولاً واخراً، ظاهراً وباطناً، عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته.

والله ولي التوفيق

فهرست المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
المقدمة	١-٦
الفصل الأول الاطار النظري للدراسة	٦-٤٩
المبحث الأول: السياسة العامة (المفهوم ، المراحل، المتغيرات)	٩-٢٩
المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة	١٠-١٧
المطلب الثاني: مراحل صنع السياسة العامة	١٧-٢٥
اولاً: صنع السياسة العامة	١٧-٢١
ثانياً: تنفيذ السياسة العامة	٢١-٢٣
ثالثاً: تحليل السياسة العامة	٢٣-٢٥
المطلب الثالث: المتغيرات المؤثرة في السياسة العامة	٢٦-٢٩
اولاً: المتغيرات الجغرافية	٢٧-٢٧
ثانياً: المتغيرات الاجتماعية الثقافية	٢٧-٢٨
ثالثاً: المتغيرات الاقتصادية	٢٨-٢٩
المبحث الثاني: الموارد البشرية (المفهوم ، التنمية، المبادئ، الأهداف)	٣٠-٤٩
المطلب الأول: مفهوم الموارد البشرية	٣١-٣٨
اولاً: الموارد البشرية من منظور دراسات الإدارة	٣١-٣٤
ثانياً: الموارد البشرية من منظور العلوم السياسية	٣٥-٣٨
المطلب الثاني: تعزيز الموارد البشرية وتنميتها	٣٩-٤٥
اولاً: التنمية الاقتصادية	٤٠-٤٠
ثانياً: التنمية الاجتماعية	٤٠-٤١
ثالثاً: تنمية الموارد البشرية	٤٢-٤٥
المطلب الثالث: مبادئ تنمية الموارد البشرية وأهدافها	٤٦-٤٩

الفصل الثاني **واقع السياسة العامة وتوظيف الموارد البشرية في العراق** **(الهياكل، التحديات، سبل التعزيز)**	**١٢٣-٥٠**
المبحث الأول: هياكل صنع السياسة العامة في العراق	**٨٠-٥٢**
المطلب الأول: الهياكل الرسمية لصنع السياسة العامة في العراق	**٦٤-٥٣**
اولاً: المؤسسة التشريعية	**٥٧-٥٣**
ثانياً: المؤسسة التنفيذية	**٦٢-٥٧**
ثالثاً: المؤسسة القضائية	**٦٤-٦٢**
المطلب الثاني: الهياكل غير الرسمية لصنع السياسة العامة في العراق	**٨٠-٦٤**
اولاً: منظمات المجتمع المدني	**٧٢-٦٥**
ثانياً: الأحزاب السياسية	**٧٩-٧٢**
ثالثاً: الرأي ووسائل الاعلام	**٨٠-٧٩**
المبحث الثاني: تحديات السياسات العامة والموارد البشرية في العراق	**١١١-٨١**
المطلب الأول: التحديات الاجتماعية والاقتصادية (الفقر، البطالة، الهوية)	**٩٤-٨٢**
اولاً: الفقر	**٨٨-٨٢**
ثانياً: البطالة	**٩٢-٨٨**
ثالثاً: الهوية	**٩٤-٩٢**
المطلب الثاني: التحديات السياسية والأمنية (المحاصصة، التنمية، الإرهاب)	**١١١-٩٤**
اولاً: المحاصصة	**٩٩-٩٥**
ثانياً: تنمية الملاكات البشرية	**١٠٢-٩٩**
ثالثاً: الإرهاب	**١١١-١٠٢**
المبحث الثالث: سبل تعزيز السياسات العامة للموارد البشرية في العراق	**١٢٣-١١١**
المطلب الأول: سبل التعزيز السياسي والاجتماعي والثقافي	**١١٨-١١٢**
اولاً: سبل التعزيز السياسية	**١١٥-١١٢**
ثانياً: سبل تعزيز السياسات الاجتماعية	**١١٦-١١٥**
ثالثاً: سبل التعزيز الثقافية	**١١٨-١١٦**

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية والأمنية	١١٩-١٢٣
اولاً: الآليات الاقتصادية	١١٩-١٢٢
ثانياً: الآليات الأمنية	١٢١-١٢٣
الفصل الثالث الاطار الميداني للدراسة وافاق المستقبل	١٢٤-١٧٨
المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية ومنهجها	١٢٦-١٢٩
اولاً: مجالات الدراسة وحدودها	١٢٦-١٢٦
ثانياً: اعداد استمارة الاستبانة	١٢٦-١٢٨
ثالثاً: المعالجة الإحصائية للبيانات	١٢٩-١٢٩
المبحث الثاني: النتائج الإحصائية والوصفية للدراسة الميدانية	١٢٩-١٥٣
المبحث الثالث: مستقبل توظيف الموارد البشرية في السياسات العامة العراقية	١٥٥-١٧٨
المطلب الأول: تراجع السياسات العامة وتوظيف الموارد البشرية في العراق	١٥٦-١٦٦
اولاً: تراجع تنمية السياسات	١٥٦-١٥٨
ثانياً: تراجع السياسيات الاقتصادية	١٥٨-١٦٢
ثالثاً: تراجع السياسات على الصعيد الأمني	١٦٢-١٦٦
المطلب الثاني: مشهد تقدم السياسات العامة وتوظيف الموارد البشرية	١٦٦-١٧٨
اولاً: تقدم السياسات العامة على الصعيد السياسي	١٦٦-١٦٩
ثانياً: تقدم السياسات على الصعيد الاقتصادي	١٦٩-١٧٢
ثالثاً: تقدم السياسات على الصعيد الأمني	١٧٢-١٧٨
الخاتمة	١٨٠-١٨٤
الاستنتاجات	١٨٠-١٨٢
التوصيات	١٨٢-١٨٤
المصادر	١٨٥-٢٠٠
الملاحق	٢٠١-٢٠٦

ملخص الدراسة

يعيش العالم بأسره تغيرات وتطوّرات سريعة، يصعب على الانسان متابعتها وفهم حركتها وآليّة عملها واتّجاه سيرها، إذ لا يمرّ يوم إلّا ونسمع عن تطوّر ما قد حدث في المعمورة، وهذا التّطوّر ليس من نوع واحد، بل تتعدّد التّطوّرات بتعدّد المجالات وحقول الحياة، فهناك تطوّر مذهل في العلوم الاجتماعيّة والسّياسيّة كما في العلوم الطّبيعيّة والرّياضيّة، لم يقتصر على شريحة اجتماعيّة معيّنة مثلما كان سائدا في العقود الغابرة من السّنّين، فالسّمة الغالبة لهذا العصر الّذي نعيّشه هي سرعة حركة التّطوّر الّذي تجري فيه.

وأمام هذه الحركة المتلاحقة من التّغيّر والتّطوّر والتّبدّل، من الضّروريّ لكلّ باحث ومحلّل سياسيّ أن يعمل على إدخال تجديدات على بنية المفاهيم في العلوم السّياسيّة انسجاما مع الاوضاع الجديدة، فنحن في فترة من أهم الفترات حاجةً إلى التّجديد والتّشخيص بكيفيّة علميّة ومعمقة وشاملة.

من هنا كانت الحاجّة إلى دراسة الموارد البشرية وتوظيفها في السياسات العامة العراقية، اذ نشأت فكرة الكتابة بهذا الموضوع عن ملاحظة حالة الاستفحال المتزايد لحالات تراجع الموارد البشرية في العراق من ناحية ارتفاع نسب الفقر والبطالة وتدني المستوى المعيشي، فضلاً عن افرازات اخرى تمثلت تراجع الأداء الأمني وتقدم المخاطر الأمنية بدءاً من العام ٢٠٠٥ وصولاً الى دخول تنظيم "داعش" الإرهابي الى الأراضي العراقية في العام ٢٠١٤، وما انتجه من دمار فكري وعمراني اثر بصورة سلبية على أداء السياسات العامة في العراق، فضلاً عن التأثيرات المباشرة في الموارد البشرية العراقية.

فضلًا عن ذلك افرزت حالات التراجع الملحوظة والتي كانت من بواعثها ومسبباتها ما تركه النظام السياسي السابق، فضلاً عن ممارسات الاحتلال الأمريكي للعراق بعد العام ٢٠٠٣، والتي هددت الهويات الثّقافيّة في المجتمع بما حملته وتحمله من أيديولوجيات آلت إلى تشتيت الهويّة الوطنيّة، لذلك ولدت كماً هائلاً من التّحدّيات والاشكاليات الّتي واجهت وتواجه مسيرة الحياة الدّيمقراطيّة في العراق.

وبالتالي تعالج هذه الدراسة في فصلها الأول اهم الرؤى الفكرية والطروحات المعاصرة حول مفهوم السياسات العامة فضلاً عن مفهوم الموارد البشرية، وانتقلت الدراسة في الفصل الثاني لاستعراض واقع الموارد البشرية وتوظيفها في السياسات

العامة العراقية، وهيكلية ومؤسسات صنع السياسات العامة في العراق، وأهم التحديات التي تواجه توظيف الموارد البشرية في السياسات العامة، فضلاً عن ذلك طرحت الدراسة جملة من السياسات والتدابير والسبل الإصلاحية لبعض القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية، بغية تعزيز السياسات العامة في العراق والنهوض بالموارد البشرية التي تعتبر ركيزة أساسية وسيادية من ركائز الدول.

في حين وظف الباحث منهج الدراسات الميدانية في الفصل الأخير، اذ قدم استمارة ميدانية تكونت من (١٥) سؤالاً حول موضوع الدراسة، واستهدفت المواطنين في العاصمة بغداد، بغية الاستدلال بلغة الأرقام والوصول الى اهم النتائج التي من الممكن ان تعزز ما تطرحه هذه الدراسة من معالجات وحلول وتوصيات الى صناع القرار والنخبة الاكاديمية في العراق.

المقدمة

المقدمة

تبنت معظم المجتمعات المعاصرة نظام الحكم الديمقراطي بديلاً لنظام الحكم الشمولي أو نظام الحزب الواحد، ويمكن رصد مسار هذا التّوجّه البديل منذ سبعينات القرن العشرين وحتّى محاولات تعميمه والإعلان عن تبنيه على نطاقٍ عالمي خلال إضافة العقد الأوّل من القرن الرّاهن، وقد تجلّى ذلك في التحولات التّاريخيّة وفي اتّجاه الأخذ بالنّظام الديمقراطي الّذي طرأ على مجتمعات جنوب أوربّا، ومجتمعات أمريكا اللاتينية، وبعض المجتمعات الاسيوية والافريقية، ومجتمعات أوربّا الشّرقيّة بعد سقوط الاتّحاد السوفيتي، كما يمكن الوقوف على عموميّة الدّعوة لتبني نظام ديمقراطيٍّ للحكم، فيما أثير من قضايا اجتماعيّة في سياق الدّعوة للإصلاح السّياسيّ في مجتمعات لازالت يعتمد نظام الحكم فيها على أسّس ومبادئ قبليه تقليديّة مثل المجتمعات الخليجية، وسعي هذه المجتمعات إلى تحقيق خطواتٍ متقدّمة نحو إقامة مؤسّسات تشريعيّة وما يتّصل بذلك من عمليّاتٍ سياسيّة تحديثية للمجتمع، كون السياسات العامة ترتبط ارتباطاً مباشراً بالمجتمع، وتعمل على تعزيز وتنمية المجتمعات كموارد بشرية داعمة للنظام السياسي وقدرة الدولة.

ومع ما تطرحه الدّيمقراطيّة من أسس وركائز تنموية قائمة على مبدأ التّشارك في دوره السّياسات العامّة للدّولة الّتي تنتهجها الأحزاب عن طريق استراتيجياتها المختلفة، أضحت الموارد البشرية وضمان تنميتها واستدامتها حاجة ملحّة وغاية في الأهمّيّة في دورة السياسات العامة للدولة.

وبالرغم من هذه التحولات التي تشير إلى اتّساع رقعة النّظام الديمقراطي على نطاقٍ عالمي وتطور النّظام الديمقراطي، وزيادة عدد المجتمعات الّتي يجري الحكم فيها بهذا النّظام؛ إلّا أن الاشكالية الّتي باتت واضحة وتدعمها نتائج البحوث الميدانية، هي تراجع توظيف السياسات العامة للموارد البشرية في الديمقراطيات النّاشئة وعدم جدية البرامج التنموية لتلك السياسات.

من نافلة القول، ان الإنسان غاية أي سياسات تنموية للموارد البشرية في اية دولة، وهو في الوقت نفسه الوسيلة التي تستند الدولة إليها في تحقيق أهدافها، ولذلك فهو يعد عامل قوة أو عامل ضعف لكثير من السياسات العامة ومشروعات التنمية وبرامجها، وثمة نوع من الإجماع بين جميع مدارس واتجاهات الفكر الاجتماعي والسياسي عن الدور الذي تؤديه الدولة في تنمية مواردها البشرية عبر سياساتها العامة؛ فالدولة تشتمل على التنظيم السياسي والإداري والقانوني والاجتماعي، إذ تنشأ مجموعة من الحقوق والواجبات المتبادلة بين الدولة والمواطنين، وهنا لا بد أن نلمس صورة الدولة الديمقراطية التي تكون فيها السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية متكاملة وظيفياً في نطاق النظام القانوني والسياسي للدولة، الذي يتركز في فرض القانون والنظام ووجود المؤسسات العامة، فضلاً عن الأداء الديمقراطي للمؤسسات غير الرسمية كالاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، اذ ترتكز معظم السياسات العامة على برامج سياسية تلزم القيادات السياسية بسياسات تنموية لموارد الدولة

البشرية، فليست الفلسفات أو السياسات التنموية المعلنة رسمياً هي بالضرورة تلك التي تهدف القيادات السياسية تنفيذها بصورة فعلية، وتظهر الدولة اليوم أكثر من أي وقت مضى بأنها مسؤولة عن تدارك الأخطار الإجتماعية وتعزيز التضامن الإجتماعي، ونشر المعارف، نتوجه اليه كضامنة لعملية إعادة توزيع الثروات بواسطة الضريبة والمداخيل، وننتظر منها أن تتيح للجميع الوصول الى الخدمات العامة ذات النوعية الجيدة عندما تنتشر بكثافة ظواهر الفقر المدقع، والبطالة، والمخاطر الأمنية.

لقد عرف مفهوم السياسة العامة تطوراً مرحلياً هاماً، ولاقى إهتماماً واسعاً من قبل العديد من علماء السياسة والمختصين ، بفعل زيادة أعباء الدولة وتدخلاتها لحماية المصلحة العامة الذي شهدته المرحلة بعد الحرب العالمية الثانية، فعلى خلاف ما كان عليها سابقاً من تحليل سطحي أثبتته الممارسة والإهتمام التقليدي في أبسط معانية، حيث كان يشير المصطلح إلى الجهد الجماعي المنظم لتحقيق الأهداف العامة،ولم تكن فيه إشارة واضحة للسياسة العامة سوى بعض المفاهيم في الحكم والسلطة، والتدبير والرياسة ...الخ كمجرد وصف لسلوك الحكام وما يصدر عنهم من أمور تخص شؤون مجتمعاتهم؛ أما اليوم فبات العالم بحاجة الى سياسات تتواكب مع الأحداث والأزمات التي تعصف بالعالم ،ولعل جائحة كورونا كانت دليلاً على فشل العديد من الدول في سياسياتها الإقتصادية والمالية، فأصبحت سياسات مكافحة كورونا ومحاربة أثارها على رأس قائمة الأولويات الدول عبر القرارات السريعة التي تتخذها المؤسسات الصحية والإستثمار في المجال الصحي إضافة الى إجراءات المؤسسات المالية في دعم البنوك المركزية لتيسير الأوضاع المالية وضمان تدفق الإتمان الى القطاع العيني وتعزيز السيولة في الأسواق المالية المحلية والدولية .

وبقدر تعلق موضوع الدراسة بالعراق فقد تبنى النّظام الديمقراطي بعد العام ٢٠٠٣، واقر ذلك في دستور ٢٠٠٥، وتواجه السياسات العامة في العراق وطبيعة توظيفها للموارد البشرية وتنميتها – أزمات وتحديات عديدة نتجت عن انهيار دولة شمولية قامت على الاستبداد، لتحل محلّها دولة غير واضحة التشكيل يسودها عدم الاستقرار، وانتظمت سلطتها في كيان سياسيّ متضعضع تعاني معظم الأحزاب السّياسيّة الفاعلة فيه من غياب الرؤية الواضحة لتوظيف الموارد البشرية وتنميتها، ومن قصور في إدراك أهمّيّة بناء الدّاخل القويّ المتماسك الذي يمثّل العمق الاستراتيجي للدولة وركيزة وجودها وديمومة بقائها وهو المجتمع، على ذلك تتخصص هذه الدراسة في معالجة السياسات العامة وتوظيفها للموارد البشرية في العراق بعد العام ٢٠٠٥.

اولاً: أهمية الدراسة

تتجسد لنا أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط الاتية:-

١. إنها تغني المختصين بعلم السياسة ولا سيما المختصين بدراسة السياسات العامة والتنمية بالمعلومات عن مسيرة السياسات العامة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، إذ أن دراسة السياسات

العامة للموارد البشرية في العراق بإمكانها ان تكشف لنا عن الحقائق حول طبيعة تلك السياسات وما حجم المخاطر والتحديات التي تعتريها.

٢. ان النتائج التي ستسفر عنها هذه الدراسة يمكن ان تفيد الدوائر المختصة بخطط التنمية ودوائر التشريعات في مجلس النواب بإيجاد الحلول للمعوقات التي تقف بوجه الموارد البشرية في العراق بغية التغلب عليها، تمهيداً لإعادة إعمار البلاد التي أصابتها ويلات الحروب.

٣. ان الكشف عن المسارات التي اتخذتها السياسات العامة والموارد البشرية في العراق تقدم مؤشرات عن الكيفية التي سارت بها الحكومة العراقية بعد تغيير النظام في العام ٢٠٠٣ كنتيجة لتفاعل النظام السياسي مع المواطنين، وكذلك كنتيجة سياسات التخطيط التي وضعتها البرامج الحكومية المتعاقبة عن وضع الخطط التنموية.

٤. وهناك أهمية وطنية تتمثل بان الموارد البشرية تشكل مرتكزا أساسيا في الوجود الاجتماعي المتقدم وعاملاً فاعلاً في التطورات المستقبلية، ولهذا فان دراسة طبيعة المسارات التي اتخذتها السياسات العامة في العراق تكشف عن الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها أساليب التخطيط التنموي في طبيعة العملية التنموية ومساراتها سلباً أو إيجابا مما يسهم في تسديد خططنا نحو تنمية اجتماعية ناجحة.

ولكل تلك الأهمية التي تحظى بها الدراسة فإنها كانت الدافع الأساسي لاختيارنا لموضوع الدراسة تحليل مشكلة الدراسة والوقوف على حقيقتها في العراق، وعبر مدة زمنية تمتد من ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٢٣، حيث شهدت هذه المدة تطورات اقتصادية ملحوظة في العراق ولاسيما بعد استثمار عوائد النفط في التنمية الاقتصادية وما ترتب على ذلك من تحقيق لبعض الفوائد في الجانب الاقتصادي مما أدى إلى الاهتمام بالتنمية الاقتصادية على حساب التنمية البشرية، وهذا ما يفسر لنا ازدياد الهجرة إلى المدن بسبب قيام بعض المشاريع الاقتصادية في هذه المدن وتخلف الريف مما أدى بدوره إلى ظهور تنمية غير متوازنة، ولا يخفى علينا بان الوقوف على مشكلة البحث وتحليلها سيساعد على معرفة توجهات السياسات العامة في العراق ومساراتها والتحديات التي واجهتها سواءً الراهنة منها أم المستقبلية، والعمل على وضع التوصيات والمقترحات المناسبة للتخفيف من حدتها بشكل يساعد على نمو أواصر الوصول إلى سياسات عامة هادفة إلى تطوير قدرات الفرد والجماعة والمجتمع.

ثانياً: إشكالية الدراسة

يثير موضوع الدراسة (توظيف الموارد البشرية واثرها على السياسات العامة في العراق بعد العام ٢٠٠٥) مشكلة على درجة كبيرة من الجسامة التي تستحق الدراسة والتحليل المعمقين، فالمجتمعات البشرية شأنها شأن الأفراد لا تتشكل من البناء الجسمي بصيغته المادية التشريحية وإنما يتعمق ذلك البناء بالجانب المعنوي، وتبدو مشكلة عدم الموازنة بين الجانب المادي الاقتصادي والجانب الاجتماعي

في توظيف الموارد البشرية في السياسات العامة العراقية، اذ يزداد الاهتمام بالجوانب المادية على حساب الجوانب البشرية، وعليه فإننا نجد ان هنالك مشكلات اجتماعية تكاد تكون شبه مستديمة مثل ضعف السياسات العامة في قطاعات التعليم، والصحة، والأمن وغيرها من السياسات التي تشكل ركائز اهتمام الموارد البشرية، وعلى هذا الأساس تثير هذه الدراسة إشكالية مفادها: ما واقع السياسات العامة للموارد البشرية في العراق بعد عام ٢٠٠٤؟ ومن هذا التساؤل تبرز لدينا حزمة من التساؤلات:

- **ما مفهوم السياسات العامة ومراحلها ومتغيراتها؟**
- **ما مفهوم الموارد البشرية وتنميتها وأهدافها؟**
- **ما طبيعة صنع السياسات العامة في العراق بعد العام ٢٠٠٥؟ وما دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في عملية الصنع؟**
- **ما اهم التحديات التي تواجه السياسات العامة في توظيف الموارد البشرية في العراق؟**
- **ما سبل تعزيز الموارد البشرية والسياسات العامة في العراق؟**

ثالثاً: فرضية الدراسة

توصلت الدراسة الى فرضية مفادها: ان توظيف الموارد البشرية في السياسات العامة العراقية بعد العام ٢٠٠٥ واجه ويواجه الى هذه اللحظة جملة من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، ما أدى الى تراجع واقع الموارد البشرية وتنميتها، أمام حجم المخاطر والاثار السلبية التي تركتها تلك التحديات، مما يقتضي بناء برامج حكومية قادرة على معالجة تلك التحديات والنهوض بالمجتمع العراقي وموارد الدولة البشرية واستدامتها.

رابعاً: أهداف الدراسة

تحاول هذه الدراسة تحقيق الأهداف الاتية:-

١. دراسة الركائز النظرية للموارد البشرية ببعدها الإداري والساسي، فضلاً عن السياسات العامة.
٢. دراسة هياكل ومؤسسات رسم السياسة العامة في العراق بعد العام ٢٠٠٣.
٣. دراسة المسارات والتوجهات التي اتخذتها السياسات العامة وتوظيفها للموارد البشرية.
٤. محاول التعرف على التحديات التي تواجه السياسات العامة والموارد البشرية في العراق.
٥. محاولة طرح بعض التدابير والمعالجات للسياسات العامة في العراق بغية تعزيز الموارد البشرية.
٦. محاولة الوصول إلى بعض التوصيات لمواجهة تلك التحديات التي وقفت وتقف في طريق العملية التنموية للموارد البشرية في العراق.

خامساً: مناهج الدراسة

لا يختلف اثنان على ان المنهج العلمي هو القاعدة الرئيسية الأولى التي تستند إليها الدراسة، فهو يرسم للباحث معالم السير الصحيحة لبحثه من خلال خطوات علمية مرتبة ومتسلسلة منطقياً بحيث توصله إلى النتائج التي يرمي إليها بأسرع الطرق وأنجحها.

اعتمدت الدراسة على المناهج التي حاولنا توظيفها لخدمة الدراسة من خلال ما تتيحه هذه المناهج من معلومات تغني الدراسة وتيسر طريق البحث وصولاً إلى مبتغاه في إثبات ما تناولته هذه الدراسة، وكانت المناهج المستعملة في هذه الدراسة هي (المنهج التاريخي، والوصفي، والمنهج النظمي، ومنهج التحليل الميداني).

سادساً: هيكلية الدراسة

تقسمت الدراسة الى مقدمة وخاتمة وثلاثة فصول، تناولنا في الفصل الأول الأطر النظرية لمفهوم السياسات العامة والموارد البشرية، وقد تقسم الى مبحثين، تناولنا في الأول مفهوم السياسة العامة ومراحلها ومتغيراتها، اما في المبحث الثاني فقد تخصص في الموارد البشرية من ناحية مفهومها ومبادئها وأهدافها.

في حين تخصص الفصل الثاني واقع السياسات العامة وتوظيف الموارد البشرية في العراق، وقد جرى تقسيمه على ثلاثة مباحث، تخصص المبحث الأول في بيان هياكل ومأسسة صنع السياسات العامة في العراق، اما المبحث الثاني فقد تخصص في استعراض اهم التحديات التي تواجه السياسات العامة وتوظيف الموارد البشرية في العراق، في حين انفرد المبحث الثالث في طرح سبل تعزيز الموارد البشرية والسياسات العامة في العراق.

اما الفصل الثالث فقد تخصص في الاطار الميداني للدراسة، وجرى تقسيمه على ثلاثة مباحث، تخصص المبحث الأول في استعراض إجراءات الدراسة الميدانية ومناهجها، اما المبحث الثاني فقد حلل النتائج الوصفية لاسئلة الدراسة الميدانية، في حين استعرضنا اهم النتائج العامة للدراسة الميدانية في المبحث الثالث.